في ظل استمرار عمليات البيع وجني الأرباح

«بيان» : السوق واصل تسجيل الخسائر للشهر الثاني على التوالي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار شهد سوق الكويت للأوراق المالية خلال الشهر الماضي تباينا في أداء مؤشراته الثلاثة، حيث واصل مؤشره السعري تسجيل الخسائر للشهر الثاني على التوالي في ظل استمرار عمليات البيع وجني الأرباح التي استهدفت الأسهم الصغيرة والمتوسطة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق المكاسب على وقع عمليات الشراء والتجميع التي طالت العديد من الأسهم القيادية وفي مقدمتها اسهم قطاع البنوك، والذي كان أكثر القطاعات تحقيقا للارتفاع خلال شهر مارس. وأنهى المؤشر السعري تعاملات الشهر الماضي مسجلا خسارة نسبتها 1.56 في المئة ، في حين أقفل المؤشر الوزني نهاية الشهر مسجلا نموا بنسبة بلغت 3.91 في المئة ، فيما بلغت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 نحو 6.73 في المئة.

وأضاف على الرغم من التباين الذي شهده السوق خلال تعاملات شهر مارس، إلا أنه تمكن من إنهاء فترة الربع الأول محققا مكاسب جيدة نسبيا لمؤشراته الثلاثة، ولاسيما مؤشر كويت 15 الذي حقق مكاسب كبيرة مكنته من الوصول لأعلى مستوى له على الإطلاق منذ تأسيسه في مايو 2012 خلال إحدى الجلسات اليومية من الشهر، حيث بلغت نسبة ارتفاعه 9.99 في المئة مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي، فيما وصلت نسبة ارتفاع المؤشر الوزني مع نهاية الفترة إلى 6.68 في المئة ، بينما كان المؤشر السعري الأقل تحقيقا للمكاسب خلال فترة الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، حيث بلغت نسبة مكاسبه منذ بداية العام 0.31 في المئة.

وأشار هذا وكان شهر مارس مليئا بالأحداث السياسية والاقتصادية التي كان لها أثرا على أداء السوق، فعلى الصعيد السياسي، وقع السوق في بداية الشهر تحت تأثير الخسائر التي منيت بها العديد من الأسواق العالمية والخليجية في ظل حالة القلق التي انتابت الأوساط الاستثمارية على خلفية التداعيات التي خلفتها الأزمة الروسية الأوكرانية، كما تأثر السوق كذلك بالتوترات التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد سحب عدد من الدول الخليجية سفرائها من دولة قطر، وهو الأمر الذي أشاع جوا من التشاؤم بين المستثمرين آنذاك، وانعكس سلبا على أداء السوق.

وتابع أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شهد الشهر الماضي تحركات جادة من قبل غرفة تجارة وصناعة الكويت، إضافة إلى بعض نواب مجلس الأمة، وذلك من أجل الحث على تعديل القانون رقم 7 لعام 2010 بشأن هيئة أسواق المال، إذ أعلن بعض النواب عن تقديمهم لمقترح تعديل بعض مواد القانون، كما رصدت الغرفة بعض المخالفات القانونية والدستورية بشأن قواعد الحوكمة الصادرة من هيئة أسواق المال. وقد تفاعلت الأوساط الاستثمارية بشكل إيجابي مع هذه التحركات، وتمكن سوق الكويت للأوراق المالية من تسجيل المكاسب على إثر ذلك، خاصة وأن قانون هيئة أسواق المال لم يحقق الهدف الذي صدر من أجله في الأساس، الأمر الذي جعل تعديله أمرا حتميا لكي يصب في مصلحة السوق بدلا من الإضرار به.

وقال من جهة أخرى، قالت وكالة رويترز في تقرير لها نشر خلال شهر مارس أن بيانات أرقام وزارة المالية الكويتية أظهرت أن الإنفاق الحكومي ارتفع بنسبة 8 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية الحالية، وذلك بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، لكن الوكالة أشارت إلى أنه على الرغم من هذه الزيادة إلا أن الإنفاق لا يزال دون الخطة الأولية بكثير، حيث بلغ الإنفاق العام 10.58 مليارات دينار في الفترة من إبريل حتى يناير، مرتفعا من 9.78 مليارات دينار قبل عام، وبلغت الإيرادات 26.63 مليار دينار مقارنة مع 27 مليار دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وبالعودة لأداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الشهر الماضي، فقد استهل السوق أولى جلساتِ الشهر مسجلا خسائر قوية نسبيا على وقع موجة البيع العشوائية التي شهدها آنذاك، والتي تركزت على الأسهم الصغيرة بشكل واضح، مما انعكس سلبا على أداء المؤشر السعري على وجه الخصوص، والذي سجل خسائر قوية في النصف الأول من الشهر، حيث تراجع حينها إلى أدنى مستوى له منذ شهر سبتمبر الماضي، في حين كانت خسائر المؤشرين الوزني وكويت 15 أخف نسبيا.

وقد استطاع المؤشر العام للسوق خلال النصف الثاني من الشهر أن يعوض بعض خسائرِه التي مني بها في السابق، مدعوما من النشاط الشرائي الذي شهده السوق وقتها، والذي شمل الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدفع المؤشر إلى إنهاء تعاملات الشهر في المنطقة الخضراء. في المقابل، شهدت العديد من الأسهم القيادية والثقيلة في السوق تداولات نشطة وعمليات شراء وتجميع قوية، لاسيما أسهم الشركات التي أعلنت عن نتائج وتوزيعات إيجابية لعام 2013 المنقضي، وهو الأمر الذي كان له أثرا إيجابيا على المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، واللذان أنهيا تداولات شهر مارس مسجلين مكاسب جيدة.

من جهة أخرى، سيطرت حالة عامة من الترقب والحذر على شريحة كبيرة من المتعاملين في السوق خلال شهر مارس، حيث كان المستثمرون يترقبون إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لعام2013، مما أدى إلى انخفاض نشاط التداول في السوق مقارنة بمستويات شهر فبراير الماضي.

ومع نهاية شهر مارس أقفل المؤشر السعري عند مستوى 7.572.81 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 1.56 في المئة عن مستوى إغلاقه في فبراير، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 3.91 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 483.13 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.175.11 نقطة، مسجلاً مكاسب نسبتها 6.73 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر فبراير، حيث تراجع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 11.32 في المئة ليصل إلى 27.79 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 21.05 في المئة ، ليبلغ 208.40 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

أقفلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية مع نهاية شهر مارس محققة مكاسب لمؤشراتها، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية. وقد جاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أنهى مؤشره تداولاته الشهر عند مستوى 1.098.67 نقطة، محققا ارتفاعا نسبته 2.25 في المئة ، تبعه في المرتبة الثانية قطاع النفط والغاز، حيث وصلت نسبة مكاسب مؤشرهِ الشهرية إلى 1.47 في المئة ، مغلقا عند مستوى 1.215.13 نقطة. وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1.192.59 نقطة، مسجلا نموا شهريا نسبته 0.95 في المئة. هذا وكان قطاع الاتصالات هو الأقل تحقيقا للمكاسب خلال شهر مارس، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 871.65 نقطة، بارتفاع نسبته 0.24 في المئة.

من جهة أخرى، جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت خسائر، حيث أنهى مؤشره تداولات مارس عند مستوى 1.095.83 نقطة، مسجلاً انخفاضا نسبته 3.85 في المئة. تلاه في المرتبة الثانية قطاع العقار، والذي أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1.359.64 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 3.54 في المئة. فيما شغل قطاع التامين المرتبة الثالثة، حيث تراجع مؤشرهِ بنسبة بلغت 3.04 في المئة مغلقا عند مستوى 1.122.74 نقطة. هذا وكان قطاع السلع الاستهلاكية هو الأقل تسجيلا للخسائر بين قطاعات السوق خلال شهر مارس، إذ أقفل مؤشره عند مستوى 1.262.46 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.98 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.81 مليار سهم تقريبا شكلت 39.46 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 30.44 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 1.40 مليار سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعية، حيث بلغ حجم تداولاته 518.09 مليون سهم أي 11.30 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 33.15 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 202.64 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.26 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 154.41 مليون د.ك. أما قطاع العقار، فقد حل ثالثا بعد أن بلغت قيمة تداولاته 101.08 مليون د.ك. أي ما نسبته 16.54 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

أداء السوق

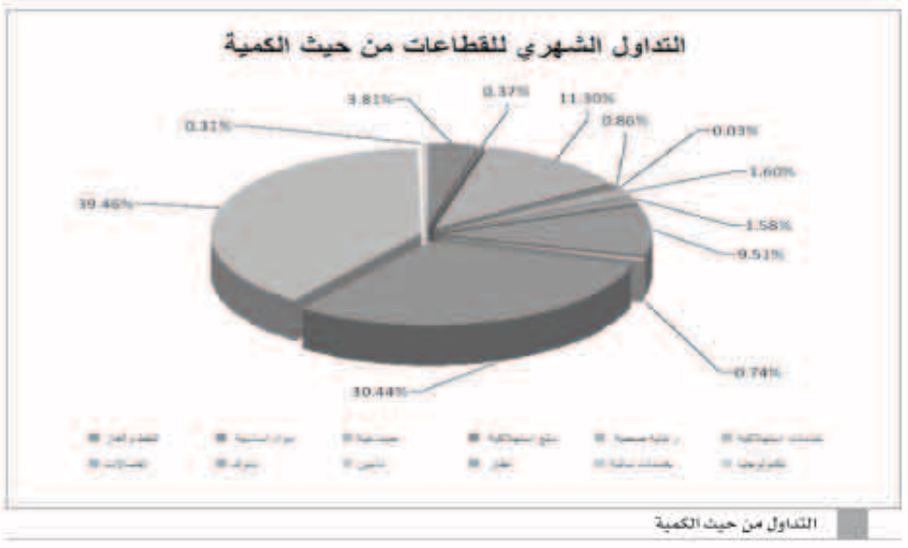

التداول من حيث الكمية

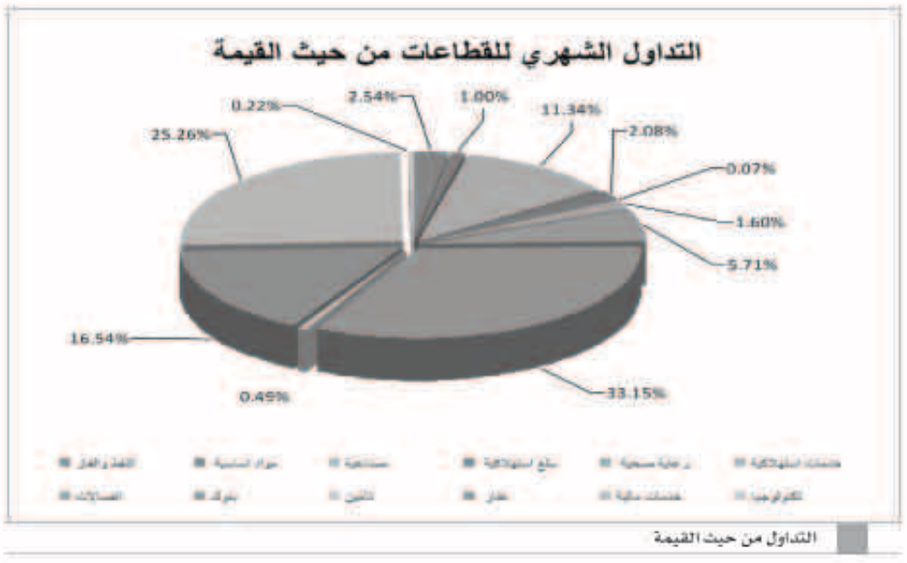

التداول من حيث القيمة

معرض «العقار والاستثمار والبناء» في الفترة من 7-12 إبريل

«عقاريون» : المعارض فرصة أمام الشركة لتسويق مشاريعها العالمية

صوفة الصواف

الصواف: الشركة ستطرح مجموعة من المشاريع العقارية والاستثمارية ذات عوائد حقيقية

أعلنت مجموعة ثوب اكسبو لتنظيم المعارض والمؤتمرات عن اكتمال استعداداتها لاطلاق فعاليات معرض العقار والاستثمار - معرض المعارض العقارية في الكويت- الذي تنظمه المجموعة بالتعاون مع شركة معرض الكويت الدولي في صالة رقم «8» بارض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 7-12 ابريل 2014 وبرعاية سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز مشعان الخالدي. وتشارك بهذا الحدث العقاري الكبير على مستوى دولة الكويت حوالي 70 شركة عقارية ومالية لتعرض اكثر من 200 مشروع عقاري بحوالي 17 دولة خليجية وعربية وعالمية. وقد أعلنت العديد من الشركات العقارية عن مشاركتها في هذا الحدث الهام. وقد استعرض عدد من الشركات المشاركة مشاريعها في المعرض والتي تشمل مشاريع من الكويت والسعودية وتركيا والبوسنة وسلطنة عمان وبلغاريا.

أعلن المهندس علي الفرارجي المدير العام لشركة الديار العقارية عن انه وبعد نجاح الشركة في تسويق وبيع المنتجعات السياحية في البوسنة، قد وقعت عقدا جديدا مع شركة رواسي العقارية وهي من إحدى كبرى الشركات العقارية في البوسنة والمملوكة لمستثمرين كويتيين حيث انها تملك صرح معماري جديد في البوسنة يجعله نقله نوعية في تاريخ الاستثمارات الكويتية بالبوسنة هو منتجع Country side – Sarajevo ويتميز بقربه الشديد من منطقة هجيج 3 كم فقط وإن إطلالتهُ على جبال الاولمبياد الأوروبية هو أهم ما يجعله الاختيار الأول للعملاء وكذلك مساحتهُ الشاسعة التي تتجاوز 120 الف م2 ومرافقه المتنوعة لتصل إلى 18 مرفق مما يجعلهُ منتجع «سياحي ، سكني ، استثماري» وبحيراتهُ الصناعية تصل إلى 13 ألف متر مربع وإن عدد الوحدات السكنية يصل إلى 226 وحدة ما بين فلل وشقق في المرحلة الأولى فقط ولذا فإن الديار العقارية تعتز وتفتخر بتقديم هذا المنتجع الاستثماري الضخم إلى كافة شرائح المجتمع لتجد فيه الفئات «VVIP» ، VIP . وبهذا أختتم المهندس علي الفرارجي حديثه قائلا إن الديار كما عودت عملائها بإنفرادها في تقديم الخدمات التمويليه المرنة لتصل إلى 36 شهر أقساط بدون فوائد وأن هذا سيكون لعملاء معرض العقار فقط محطمة بذلك كافة التسهيلات في البوسنة وأن الديار قد نجحت في تسويق 500 ألف متر مربع عقارات في البوسنة منها منتجعات وأراضي وبهذا اصبحنا الرواد للعقار البوسني في الكويت ودول مجلس التعاون حيث أن جميع عقاراتنا تكون مكتملة البنية القانونية ، وتمتع باكتمال المرافق والخدمات للأسر الخليجية والكويتية.

وليد الصفران

الصفران: أراض سكنية في مدينة الخفجي الساحلية ومشاريع متنوعة بالسعودية

أطلقت شركة برج العالمية مشروع برج البابازومن المتوقع أن يحقق المشروع طفرة نوعية في المشاريع السياحية ،ففي إطار صخب الحياة والإيقاع السريع للحياة نحتاج إلى راحه واسترخاء وهدوء،لذا فا نبرج الباباز «منتجع الرومانسية» يستطيع منحك اوقات هادئة وستعيش عالم من الخيال والإحساس المرهف والذي سيساعدعلى تقديم بيئة سياحية نظيفة،للعملاء الذين يطمعون للعيش بأسلوب حياة صحي. وفي لقاء مع مديرالشركة عمروالجمال وسؤالهعن ابرزالمزايا التي يتمتع بها المشروع اجاب قائلا: إن مشروع برج البابازمدينة خضراء ،يحتوي على قصورسكنية تتميزبتصميمهاالعصري بشكل فريدمن الأصالة والتميز،إنه منتجع سياحي بامتياز ومساحة الخدمات فيها لاتحصى. إنه صورة حيّة للعالم الذي تتمناه فتجده،حيث يتميّزالمنتجع بمواصفات فريدة صمّمت بدقة متناهية آخذة بعين الاعتبارمتطلّبات المجتمع العربي. بميزاتنا العصرية والحديثة والعالمية بتناعنوانا لعطلتك المقبلة وللعائلة بعيدا من ضغوط الفكروضجيج العصر. صمّم هذاالمنتج الرائع للراحة والأستجمام وللترويح عن النفس كي يكون لوجودك مع عائلتك معناغنيا.فهو يلبي طموحات الطبقة التي تحلم في أن تمتلك إجازة العمرفي أرقى منتجع لتجد الدفء والراحة والجمال على مدارالفصول.

ضمان المستقبل بات هاجساً لكل من يسعي للارتقاء والتميز، و من هنا احتل الاستثمار العقاري أعلى مراتب الاستثمار و اضمنها، وفي سماء تنافست فيه العديد من الشركات الاستثمارية برق نجم شركة ضمان المستقبل العقارية بتقديم كل ما هو متميز من خلال مشاركاتها الفعالة والمستمرة في المعارض العقارية وطرح ما هو مميز وجديد بعوائد مجزيه و أسعار تنافسية. ومن هذا المنطلق فقد صرح عضو مجلس الإداره المهندس مشارى الصفران بأن ضمان المستقبل العقارية تعتزم المشاركة بمعرض العقار حيث اكد الصفران أن الشركة تسعي من خلال مشاركتها في هذا المعرض لعرض مجموعه من المشاريع المتميزة في المملكة العربية السعودية في كل من «مدينه الطائف ومدينه الخفجي» والتي تعتبر محطات استثماريه ممتازة وذلك بما تتمتع به من موقعها الجغرافي لهذه المدن وكذالك المشروعات التي سوف تقوم بها ودخول رؤوس الاموال الخليجيه بسبب مساحاتها المختلفه التي تتراوح من 600 مترا الي 937 متر ومن مشاريعنا الاخرى اراضي وبلوكات في سلطنه عمان «ولايه صحار – ولايه مصنعه – ولايه صحم» باسعار مغريه ومن توجهات الشركه المستقبليه في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع استشاريين و مختصين لاقتناص افضل الفرص المتاحة في مجال الاستثمار العقاري ليستطيع من خلاله اي مستثمر ان يقوم بشرائها من صغار وكبار المستثمرين. هذا ومن الجدير بالذكر أن كافه المشاريع التي سوف يتم عرضها خلال المعرض تتلاءم مع رغبات كافة المستثمرين.

فيصل العنزي

العنزي: نطرح شقق تمليك داخل دولة الكويت تناسب جميع الأذواق وأسعاراً بمتناول الجميع

عمرو جمال

الجمال: برج البابار أيقونة معمارية غير مسبوقة في قطاع العقارات

أحمد الشهاب

الشهاب: مشروع صلالة 5 عبارة عن مجمع سكني متكامل في أجمل موقع على الساحل السياحي بمنطقة الدهاليز

وزير التخطيط المصري: دعم الإمارات يتميز بشموليته وآلياته المبتكرة

أكد الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي المصري، أن الدعم والمساندة اللذين تقدمهما الإمارات لمصر يعبران عن روح المودة والأخوة بين البلدين والشعبين الشقيقين، موضحا أن المشروعات التنموية التي تقوم الإمارات بتمويلها لمصلحة التنمية في مصر غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين الدول والشعوب.

وثمن المبادرات الاقتصادية المتكاملة التي تطرحها القيادة الإماراتية للنهوض بالمجتمع المصري ومواجهة أزماته، وأشاد بالتعاون وسرعة الاستجابة التي تحرص الإمارات على نهجها في تنفيذ البرامج والمشروعات في كافة المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والتي تعد تكريسا لروح المحبة والود الراسخة بين الشعبين والهادفة الى تقديم نموذج يحتذى به بين شعوب العالم العربي والإسلامي.

وقال الدكتور أشرف العربي، خلال استقباله أمس الوفد الإعلامي الإماراتي الذي يزور القاهرة حاليا لزيارة المشروعات وتفقد البرامج الخدمية والتدريبية والاطلاع على خطوات التنفيذ التي تنفذها الامارات في مصر، أن النجاح في تنفيذ المشروعات والانتهاء منها يعود الى روح التعاون والتنسيق المتميز التي تبديها القيادة الإماراتية والاستجابة لكافة المطالب المصرية.

وأعرب العربي عن تقديره لحكيم العرب المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ومواقفه الداعمة لمصر، مشيرا إلى أن استمرار هذه المواقف من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» والحرص على توثيقها من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن حكومة وشعب الإمارات، تعطي مؤشرا قويا على مستقبل زاهر للعلاقات بين البلدين.

وشدد على أن مصر تواجه تحديات اقتصادية جسيمة نتيجة تراجع معدلات التنمية وزيادة التضخم وارتفاع نسبة الفقر، مشيرا الى وجود تباطوء في معدلات النمو الاقتصادي وصل الى 2 في المئة، وهو أقل من معدل نمو السكان، مما ينعكس على المواطنين بالسلب من حيث تراجع الدخل وزيادة معدل البطالة الى 13.4 في المئة من قوة العمل، ووجود نقص في التشغيل وبطالة مقنعة وانحصارها في فئات الشباب. وأكد العربي أن مصر استفادت من التجربة الإماراتية في التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي، والتي تعتمد على امتلاك رؤية استراتيجية شاملة وملائمة تتناسب مع أوضاع الوطن، مضيفا أن الحكومة المصرية حريصة على الانطلاق وفق رؤية استراتيجية متكاملة للتنمية المستهدفة في مصر حتى عام 2030، وهو ما يفرض تحديد كافة التحديات التي نواجهها والأهداف المرجوة وكيفية تحقيقها بما يؤدي الى سد الفجوة بين الواقع والمامول.

جانب من الاجتماع